ASJP
Algerian Scientific Journal Platform

المجلة التاريخية الجزائرية

ISSN: 2572-0023 / EISSN: 2716-9065
https://www.asjp.cerist.dz/en/PresentationRevue/664

المجلد:08، العدد:03 (2024)، ص424-444

إستراتيجية الفرق الإدارية المختصة في تقويض الثورة التّحريرية الجزائرية

The strategy of the administrative sections specialized in undermining the Algerian revolution

حسين عبد الهادي*
جامعة سيدي بلعباس (الجزائر)
h_a_hadi@hotmail.fr

كريم ولد النبية
جامعة سيدي بلعباس (الجزائر)
karimouldennbia@yahoo.fr

معلومات المقال

تاريخالارسال:
2024/10/14
تاريخالقبول:
2024/11/30

الكلمات المفتاحية:
- ✓ الفرق الإدارية المختصة
- ✓ سياسة الإدماج
- ✓ السكان المحليين
- ✓ الثورة التحريرية

الملخص:

هدفنا الرئيس في هذا البحث، هو الكشف عن الرهانات الأساسية التي من أجلها أنشأت السلطة الاستعمارية في نهاية شهر سبتمبر 1955 جهازا إداريا متخصصا، تحت تسمية: "**الفرق الإدارية المختصة**"، عُرف شعبيا في تلك الفترة بـ "**لاصاص**". دراستنا تبحث في الموضوع من بُعدين متقابلين كل بُعد يكشف البُعد الآخر، الأول المُعلن من استراتيجية "**لاصاص**"، والثاني هو البُعد الكاشف لحقيقة ما تكتّم عنه المُعلن. ليس خافيا أننا أمام جهاز أريد له أن يكون الأداة المرنة وفي نفس الوقت الجهاز المُخترق للمجتمع الريفي الجزائري، هذا المجتمع الذي وُصف بالخزّان الداعم لصفوف المجاهدين. ومع ذلك فإن "**لاصاص**" اصطدمت بواقع معقد؛ فانكشفت لنا أثناء بحثنا مفارقات عديدة، أظهرت لنا الرهانات الخطيرة لهذا الجهاز صور تعامله مع جملة من التّحديات.

Article info

Received:
14/10/2024
Accepted:
30/11/2024

Key words:
- ✓ Specialized Administrative Sections
- ✓ Integration policy
- ✓ The Liberation revolution
- ✓ Local population

Abstract:

Our main objective in this research is to reveal the Main issues for which the colonial authority set up at the end of September 1955 a specialized administrative apparatus, under the name: "**s.a.s.**", Our study examines the subject from two opposite dimensions, each dimension reveals the other dimension, the first is the declared strategy of "**the sas**", and the second is the revealing dimension of the truth of what the advertiser hides. It is no secret to anyone that we are facing a device that wants to be the flexible tool and at the same time the penetrating device of Algerian rural society. However, "**The sas**" collided with a complex reality; during our research, many paradoxes have been revealed to us.The serious issues of this device have shown us images of its management of a set of challenges.

*المؤلف المرسل

إستراتيجية الفرق الإدارية المختصة في تقويض الثورة التّحريرية الجزائرية

مقدمة

اعتقد "**شارل ديغول**" أن الجمهورية الرابعة أضاعت في تعاطيها مع القضية الجزائرية فرصة القانون العضوي (النظام الخاص) الصادر في20 سبتمبر 1947، باعتباره نقطة انطلاق معقولة نحو تمكين سكان الجزائر (المسلمين والأوروبيين) من تسيير شؤونهم، وبناء دولة جزائرية شريكة للجمهورية الفرنسية بطُرق سلميَّة، وبناء على ذلك ذكر أن التّضييع خيّب أمل الجماهير المسلمة ونخبتها السياسية، وانتهى الجميع إلى خلاصة أن تحرير الجزائر لا يمكن أن يأتي عبر طرق السياسية السلمية. فلم يصل الخريف ليُتِّم فصله حتى اندلعت الثورة التحريرية في الجزائر في أول نوفمبر 1954 بسلسلة من التفجيرات ضد أهداف استعمارية فرنسية إيذانا بتغيُّر كفة التَّوازنات داخل الجزائر. وبعد مرور عام من انتشارها، حاولت السلطات الاستعمارية تمييع نتائج هجمات 20 أوت 1955 على المستوى الدولي وعرقلة الخطوات المتخذة لتسجيل القضية الجزائرية في منظمة الأمم المتحدة، عندها سعت إلى اتخاذ عمليات "**تحسينية**" مكثفة لسياستها الاستعمارية في الجزائر؛ ومن ذلك رفع شعار "**التهدئة**" وأوكلت **للفرق الإدارية المختصة** مهمّة تحقيقه على الميدان، بعد تعزيز انغراسها وتوغلها في الريف الجزائري، وتجهيزها بإستراتيجية ترمي إلى إفشال احتضان السّكان المحليين للثورة التّحريرية، وعزلهم عنها، وإضعاف دعمهم لها.

فهل حقّقت الفرق الإدارية المختصة ما سعت إلى انجازه وسط السّكان المحليين واستطاعت تجاوزت التّحديات التي خلقتها لها الثورة التّحريرية؟

للجواب عن الإشكالية المطروحة، سعت دراستنا إلى الكشف عن التناقضات التي رافقت نشاط هذه الفرق، وإماطة اللثام عن الانعكسات السلبية لإستراتيجيتها على السّكان المحليين، والأخطار التي زرعتها.

واعتمدنا على منهجية تراعي خطوات البناء التاريخي للدّراسة، والقراءة المتأنية والعميقة للمُعلن من أهداف الفرق الإدارية المختصة، ومقارنتها برؤية الطرف الثاني المتمثل في كتابات مَن أسهم في التأريخ لهذه الفرق.

1.السياق التاريخي لتأسيس "لاصاص"

عُيِّن غي مولي رئيسًا لمجلس الوزراء في 31 جانفي 1956، وستّة أشهر من بعد تمّ إقرار حالة الطوارئ في الجزائر. وفي شهر جوان 1956 وخجلا أمام حصيلة العمل الهزيل المنجز في الهند الصينية وِفق قاعدة "**نظام راب**" (الاستعلامات، العمل، الوقاية) ، قررت هيئة الأركان وضع نظام معادل له في الجزائر. وهكذا أنشئ مركز التنسيق لأسلاك الجيش المشتركة. وُضع تحت قيادة العقيد ليون سيمونو، وكُلِّف مركز التنسيق للجيوش المشتركة بتنسيق عمل مختلف الوحدات في البحث عن "**استعلامات الميدان**".

من جانبه قام المركز العملياتي للحكومة العامة بالتّمركز على مستوى مقر الحاكم العام للجزائر، وكل المعلومات التي تُجمع من مختلف المصالح الاستعلماتية والأمنية مثل "**مديرية مراقبة الإقليم**"، الاستعلامات

Attribution-NonCommercial-NoDerivatives 4.0 International (CC BY-NC-ND 4.0)

العامة، الدرك، "**مصلحة الأمن للدفاع الوطني والقوات المسلحة**"، "**المكتب الثاني**"، و"**مصلحة التوثيق الخارجي والجوسسة المضادة**"، وكذلك "**الفرق الإدارية المختصة**".

وفي هذا الإطار، جاء تأسيس **الفرق الإدارية المختصة في خريف 1955**، للقيام بدور فعّال ومدعم للأجهزة السابقة، بل حسب شهادة "**فلادمير فولكوف**" الذي شغل رئيسا برتبة ضابط فرقة إدارية في بجاية، فإن دور "**لاصاص**" في الواقع كان حربا حقيقية، حيث أنَّ "**الرهان لم يكن هو احتلال جديد لإقليم لكن ضم السّكان، وجذب هؤلاء لتفضيل فرنسا**" (De Roux et Volkoff, 2006, p330). وبذلك كانت "**لاصاص**" إحدى الركائز الأساسية لسياسة "**التهدئة**" و"**عودة جديدة لغزو**" الجزائر (Besson,2010, pp43-45). وأُريدَ لها أن تجسِّد حقيقةً سياسة إدماج الجزائر بالمتروبول، أو ما عرف عند ضابط الاستعلامات الفرنسية باسم "**الجزائر الجديدة**". كما راهنت السلطات الاستعمارية على لاصاص لتحويل الجزائريين إلى مواطنين على شاكلة سكان المتروبول. وأُعتبرت أيضًا داخل الجزائر بأنها "الآلية" الفعّالة لتحقيق سياسات وبرامج الحكومات الفرنسية المتعاقبة لإحداث تغيير ثوري في مجال التمدين السياسي للجزائريين (Mathias, 1998, p12).

ارتكزت سياسة التمدين على عمليات الإحصاء، يعني على إحصاء كل السُّكان الذين لم تستطع الإدارة المدنية تحقيقه بدقة طيلة 85 سنة، ويتوّج بمنح بطاقات الهُوية، ومنح السكان شخصية مدنية تسمح لهم بالحصول على بعض الحقوق (مِنَح لقدماء المحاربين، منحة العجز، منح عائلية). وتدعمت السياسة الإدماجية بفتح فرص التمدرس، لتحقيق ارتقاء اجتماعي بواسطة التعليم، وكذلك بتوفير العلاج الطبي المجاني لكل السكان مما يسمح بالاستفادة من التطور الحاصل في المتروبول.

وحسب "**دليل ضابط الشؤون الجزائرية**" فإن "**التمرد لم يكن ليندلع دون شك؛ أو على الأقل كان سيقع محدودا، لو لم يجد ميدانا مهيأً ببعض النقائص من جانبنا، مثل قلة التجهيز في بعض الجهات الريفية (مسالك التوغل نحو الأرياف، أعمال الري، مدارس، سكانات، إلخ)، والرداءة الإدارية المنتشرة في نفس الجهات، وفقدان الاتصال مع الأهالي، وقلَّة المعرفة بالمعطيات المتعلّقة بتطور الذهنيات في وسط المسلمين**"، ولعلاج هذا القصور (التخلّف)، قررت الحكومة إنشاء "**جهاز خاص مكلّف بالحفاظ على الأمن والسلم ليس موجها ضد السكان المسلمين، لكن لأجلهم ومعهم**".

بهذا نظرت الحكومة الفرنسية إلى الوضع وقدّرت العلاج، ولم تخرج تصريحات اللواء جورج بارلانج عن هذه النظرة بقوله: "**الغزو المادي ينبغي أن يرافقه غزو الأرواح والويل لأسياد إفريقيا الذين لا يفهمونه – حسب قول المؤرخ ستيفان قزال–، بتذكيره لهذه الحقيقة، رسما لنا برنامجا لتحديد المشكل ووصف العلاج (لتدارك) مختلف أسباب الانزعاج الذي يمتلكنا حاليا. ولأجل غزو الأرواح، ينبغي أولا مضاعفة الاتصال بالسكان وينبغي الحديث بلغة بسيطة غير مزخرفة، وينبغي الكلام بنفس اللغة التي يفهمونها. يعني لا ينبغي أن نرى "ميستاتور" (متصرفَين إداريَين) لوحدِهما مُكلفَين بمراقبة 70 ألف نسمة في منطقة الأوراس دون توفير أدنى تجهيز للمنطقة. لإقليمٌ كالأوراس تُقطِّعه التَّضاريس وتمزقه صراعات زعماء القبائل، ومشحون**

Attribution-NonCommercial-NoDerivatives 4.0 International (CC BY-NC-ND 4.0)

بالدِّعايات المعادية لفرنسا" (Lasconjarias et Jouan, 2005, p17). وخلال سنة 1956، نالت تونس والمغرب استقلالهما، وهو ما زاد من حماس الجزائريين لافتكاك، استقلالهم.

وبعد تعيين الجنرال "**سالان**" قائدًا للجيوش في الجزائر في 07 جانفي1957، وحُوِّلت سلطات الشرطة لعمالة الجزائر إلى الجنرال "**جاك ماسو**"، قائد الفرقة العاشرة للمظلّيين. وكان من بين مساعديه العقيد "**إيف جودار**"، القائد السابق لفرقة الصدمة الحادية عشرة مكلف بالعمل البسيكولوجي، والعقيد "**ترانكيير**" القائد السابق لفرقة الكومندوس المختلطة المحمولة مكلف بالأمن العمومي. والرائد "**أوساريس**"، الذي سبق العقيد جودر على رأس فرقة الصدمة الحادية عشرة فقد أُشرك في الكفاح المضاد للثورة. وعُيِّن الجنرال "**بول غروسان**" خلال شهر جوان مديرا عاما لمصلحة التوثيق الخارجي والجوسسة المضادة. وأُعدّت عمليات جديدة ضد تجار الأسلحة الذين يمدّون الثورة الجزائرية وضد البواخر التي تنقل هذه الأسلحة. ومن جهتها سعت مديرية مراقبة الإقليم لتفكيك شبكات جبهة التحرير الوطني.

أحدث الانهزام في حرب الهند الصينية والحملة على السويس، والصعوبات الميدانية لسياسة "التهدئة" في الجزائر وعدم استقرار الحكم إلى انكسار الثقة بين الجيش والسلطات السياسية (Faivre, 2000, pp147-171).

بعد 13 ماي 1958 أخذ أنصار الحفاظ على الجزائر الفرنسية زمام الحكومة العامة في الجزائر، وشكّلوا لجنة الإنقاذ العامة، تحت قيادة الجنرال "**ماسو**". وطالب أعضاء هذه اللجنة، وكان من ضمنهم أعداد كبيرة من ضباط الفرق الإدارية المختصة، بعودة الجنرال "**ديغول**" إلى الحكم. وبوصوله إلى الحكم، أدرك ديغول سريعا أن الوضع في الجزائر كان عاملا أساسيا في تأزم الأوضاع السياسية في فرنسا، ومن هذا المنطلق، كان حسم القضية الجزائرية من أولوياته واستغرق الأمر مدة دامت أربع سنوات من1958 حتى 1962. لم تكن سياسة ديغول استفزازية بشكل عام، وإنما تميزت بتعدد أوجهها وأساليبها وخططها، وعلى العكس من سابقيه من أمثال سوستال ولاكوست ورؤساء الحكومات الفرنسية المتعاقبة في الفترة الممتدة مابين 1954 و1958. فقد جمع ديغول بين المناورة السياسية والتمويه في الخطاب، ووظف أساليب الإغراء والاحتواء، واستعمل القبضة الحديدية والتصلب والحرص حينما يتعلق الأمر بمصالح فرنسا، وكل ذلك من أجل تحقيق أهداف سياسته، والوصول إلى إضعاف الثورة وقهقرتها نحو التقوقع والانعزال (Courrière, , p.p.335-336.).

جرّبت حكومة باريس عدّة أنواع من السياسات المباشرة في الجزائر، وحرصت على أن تكون الفرق الإدارية المختصة آلية لتنفيذ هذه السياسات المتعاقبة التي يَدْعَمُها الحاكم العام الذي تحوَّل إلى منفذٍ لإرادة المستعمرين (المدني، 1956، ص99). والإدارة هنا، كما في الحكومة العامة، استعمارية عنصرية، لا تعمل إلا لفائدة المستوطنين. وليس غريبا أن تتحدر الإدارة الاستعمارية إلى الأسفل وعلى المستوى المحلي في القطر الجزائري إلى مقرات لاصاص، وانحدر معها التَّعفن الاستعماري إلى أقصى الدّركات. فشيخ البلدية أو "**المير**"

Attribution-NonCommercial-NoDerivatives 4.0 International (CC BY-NC-ND 4.0)

كان دائما يظهر بمظهر استعماريٍّ عنصريٍّ، وقد أسّس هؤلاء فدرالية استعمارية تضم أمياء الجزائر تملي إرادتها على السلطة الاستعمارية العليا وعلى الحكومة. وأصبح هؤلاء مجموعة من الأنانيين العنصريين للضغط بحجة أنهم أصدق من يمثل الرأي العام الأوروبي ويعلنون ما يكتمه غيرهم، من العداوة، والبغضاء، للشعب الجزائري.

فبالإضافة إلى عزل السكان عن تأييد الثَّورة والتَّصدي لمجاهدي جيش التحرير الوطني بواسطة تكثيف العمليات الميدانية ونصب الكمائن، وملاحقة أفراد المنظمة السياسية والإدارية لجبهة التحرير الوطني؛ سعى ضابط الفرقة الإدارية لتوفير المعلومات المفيدة للجيش الفرنسي عن نشاطات المجاهدين ومناصريهم ومخابئ السلاح والمُؤن لتحطيم فعالية جيش التحرير الوطني. فتحوَّل مُستخدمي "**لاصاص**" بهذه الأعمال إلى أعوانٍ للرَّدع بدل أن يُؤدوا دورهم الاقتصادي والاجتماعي الذي طالما تظاهروا بأنهم جاءوا لتحقيقه، لإخفاء الدور الاستخباراتي والسياسي والعسكري لصالح السلطة الاستعمارية.

لقد أدرك مستخدَمو الفرق الإدارية المختصة بأن جهازهم هو جهاز دعاية للجزائر الفرنسية، وأن فرقهم الإدارية المختصة هي أداة لاستمالة فئات من الشعب الجزائري وتجنيدهم في صفوف "**الحَرْكَى**" والوحدات التابعة للاصاص، وتجنيدهم أعوانًا لمصالح الاستعلامات (Faivre, 2000, pp42-46).

اعترف "**غريغور ماثياس**" في كتابه حول لاصاص بأنه: "**فِعلاً لم تخلو المهام المدنية والعسكرية لضباط الفرق الإديرية من الغموض وكذلك من التناقضات، فمن إنشاء القرى إلى تحطيم قرى الخصم، ومن توزيع للغذاء مجانا إلى مراقبة المواد الغذائية للخصم. ومن جهة دفع السكان للمشاركة في الإصلاح البلدي مقابل كسر نشاط المنظمة السياسية والإدارية لجبهة التحرير الوطني، ومن جهة شق أو إعادة إصلاح المسالك مقابل مراقبة حركة المرور والتضييق عليها. لقد كان ضباط الفرق الإدارية في عمق الأرياف السلطة الوحيدة التي كانت على اتصال بالسكان المحرومين**"(Mathias, 1998, p13). وأكد هذا الطرح النقيب "**كويفان**" في شهادته بقوله: "**لم تكن هناك مهام، بل مهمة وحيدة: الحفاظ على فرنسية السُّكان المصدومين بأعمال أقلية مجرمة. وكل الأعمال ليست إلاَّ وسائل لربح المعركة، على عكس ما يسمع عنها، فلاصاص ليست أجهزة إنسانية إنَّما تتحرك لأجل أن تكون الجزائر فرنسية وبكل الوسائل**" (Lasconjarias et Jouan, 2005, p22).

2.الهاجس الأمني وعسكري للفرق الإدارية المختصة

وجدت قوات الجيش الاستعماري الفرنسي نفسها مجبرة على تكييف طرق عملها ووسائل التدخل المباشر تمديدًا لبقائها في الجزائر والسَّماح للسلطة الاستعمارية لإنجاز سياسة "**الجزائر الجديدة**"، انطلاقا مِّن أنَّ الجهود الحربية الميدانية لوحدها لا تكفي بتاتاً لضمان النَّصر العسكري والسياسي على الثورة التحريرية، لذلك طوَّرت القوات المسلحة آليات مُكيَّفَة هدفها جعل الشعب الجزائري يقبل حضور العسكريين بينهم تسهيلا لتنفيذ إستراتيجية "**مراقبة الكُتل البشرية**" يعني مراقبة السكان. وتطبيقًا لعقيدة عسكرية مبنية على محاصرة الحركة

Attribution-NonCommercial-NoDerivatives 4.0 International (CC BY-NC-ND 4.0)

الثورية التي دعا إلى تنفيذها المريشال "**ليوتي**" في المغرب الأقصى في العشرينيات، والتي تصبو إلى جعل "**خصم اليوم متعاونا في المستقبل**"، وكذلك في إطار إستراتيجيته في "**التهدئة**" التي تتطلب الحضور الدائم في الجبهة سواء باحتلالها أو مراقبتها، وبعد إخضاع الإقليم تأتي مرحلة التغلغل "**التمديني**".

كُلِّفت مصلحة الشؤون الأهلية بالإشراف على تحقيق هذه الإستراتيجية، بضم مجموعة كبيرة من الضباط المختصين في الشؤون الأهالية الذين عملوا في المغرب الأقصى وتونس والهند الصينية، وتوزيعهم على مصالح هذه المديرية على مستوى الجزائر سعيًا لتثبيت الاستعمار الفرنسي فيها قبل فوات الأوان (Fremeaux, 2002, pp56-57). ولن يتّم إلا بالتنسيق مع مصالح الاستعلامات، التي وضَعت برنامجًا ارتكز على القضاء على "**الحرب الثورية**" من خلال (ثلاثة مستويات: أ دعم صفوف القوات العسكرية. ب) دعم الاستعلامات والردع. ت) دعم سياسة التهدئة (وهنا يظهر دور لاصاص المهم) De Roux et Volkoff, (2006, p331.

قامت هذه المصالح بدور بارز في ميدان الاستعلاماتي، ومن أجل ترقية عملهم تحصلوا على تربصات تكوينية تحت إشراف مصالح الاستعلامات (Lasconjarias et Jouan, 2005, p9). إن مقاربة المريشال ليوتي كانت ذات بُعدين: التحكم في الإقليم باستمالة السكان، وخطة الإخضاع باستمالة ما أمكن من نخبتهم.

أما بالنسبة للجزائر، فقد قلَبت الثَّورة التحريرية الموازين الأمنية للسلطات الفرنسية في الجزائر وأجبرت الحكومة الفرنسية على إرسال مكثف للقوات المسلحة لتغطية عجز قوات الشرطة والدرك وإشراكها في عمليات حفظ الأمن. وقسَّمت الجزائر بموجب مرسومي مارس وأفريل 1956 إلى ثلاث مناطق (Ageron, 1964, pp102-103) حسب المعيار الأمني: منطقة التهدئة، ومنطقة العمليات العسكرية، ومنطقة ممنوعة أجبَرت سكانها على الرحيل وحشرهم في محتشدات (Stora, 2012, p4). ومن الصَّعب إحصاء عدد السُّكان الذين حشرتهم الإدارة الاستعمارية في تلك المحتشدات، ولذلك تضاربت الأرقام. فعدد السكان كان في تصاعد من سنة إلى أخرى، وحسب الرقم الذي صرَّح به الوزير المفوض "**بول دلوفريي**" بقوله: "**إن الفرق الإدارية المختصة حشرت مليون وربع مليون فرد**" في هذه المحتشدات (El-Moudjahid, n°63, 25 avril 1960, p.73).

أدى الحشد الكبير للجنود الفرنسيين وقيامهم بعمليات عسكرية لمجابهة ثورةٍ تحريريةٍ متصاعدةٍ ومؤمنة بالاستقلال اعتمدت فيها قيادة جيش التحرير ميدانيا على خطة "**حرب العصابات**" ودرّبت المجاهدين على أساليب الاختفاء بين السكان والتّسلّل وِفق إستراتيجية "**سمكة داخل الماء**" إلى انتقال السلطات الاستعمارية إلى مرحلة جديدة في التفكير "**المدني-العسكري**" بالمراهنة على الفرق الإدارية المختصّة (لاصاص) (Lasconjarias et Jouan, 2005, p10).

والمقصود من ذلك ضمان تهدئة حقيقية بفضل استمالة السكان (نجادي، 2007، ص ص189-190)، أو على الأقل تحييدهم، وتلميع الجهود الميدانية التي تقوم بها الإدارة الاستعمارية، وجعل الشعب

Attribution-NonCommercial-NoDerivatives 4.0 International (CC BY-NC-ND 4.0)

الجزائر يلمس تلك الجهود ويشعر بها في حياته اليومية ليصل إلى إدراك بأنه الطَّرف الأهم الذي يدافع عنه الجيش الفرنسي. وكذلك بتقديم الوعود بمنحه حياة أفضل وتنمية في شتى المجالات؛ ولن يتحقق ذلك إلا بوجود إدارة فرنسية جيّدة للمناطق التي اكتسحتها الثورة واستعادتها منها بعد "**غزوها**" من جديد، ثم الوصول إلى مستوى يسمح بالإنفراد والتّحكم في إدارة تلك المناطق الثائرة ومن ثمّة الظهور في صورة المشرف الحريص على تنميتها وتطويرها. وكل هذا دفع قيادة الجيش الفرنسي إلى تخويل الفرق الإدارية المختصة سلطات واسعة، وفتح باب التدخل لضباط عسكريين عُيِّنوا لتسييرها بشكل متعدّد، انطلاقاً مّن أنهم يعتبرون أنفسهم أصلا ضباطًا في الجيش الفرنسي، أوتي بهم لتنفيذ تعليمات وتوجيهات القيادة العسكرية الرامية لعزل المجاهدين عن الشعب وتهدئة المناطق الثائرة وتنظيمها وما يخدم عمليات استدامة الاستعمار في الجزائر. كانت هذه السلطات الواسعة المخوّلة للاصاص سببًا في عملية التنظيم المتشابكة التي ميّزت تسيير الإدارة المحلية في الأرياف، مما حوَّلها إلى جهاز اشتمل على قطاعات مختلفة للشؤون اليومية من إدارة وقضاء ومالية وغيرها. ولهذا نُعتت الفرق الإدارية المختصة باسم "**المخابرات العامة**" في الأرياف، نظرا للدّور الحسّاس الذي قامت به لصالح القوات العسكرية الفرنسية في تفكيك شبكات دعم الثورة داخل القرى (Bogros, 1958, p32). وهي لم تكن وسيلة إدارية لحكم الأهالي بقدر ما هي أجهزة "**حياتها بهم ومنهم**"، واستغرقت جلّ وقتها في تطبيق نظرية "**فرّق تسد**" التي عوّلت عليها أمنيا وعسكريا لإفشال الثورة التحررية. وخاصة بعد أن تأكدت مّن أنَّ أداء الثورة في سنتها الأولى تميز بأشكال مختلفة ومتباينة لأنه كان يخضع لضرورة التأقلم مع الظروف المفروضة، ولم يكن يخضع لتوجيهات قيادة موحدة، وهو ما ذهب إليه بن طوبال مصرّحا بأن الثورة قبل مؤتمر الصومام كانت "**تمتلك خمس قيادات وخمسة جيوش وخمسة جبهات تحرير وطنية**" (Harbi, 1980, pp275-286)، ولذلك أرادت السلطات الاستعمارية استثمار الوضع من خلال توسيع الخلل وتقوية الإرباك واستغلال تلك الفجوات والثغرات لتحطيم النِّظام الثوري (Stora, 2012, p3).

وتماشيا مع هذا الرهان، عَبَر نحو 2 000 000 جندي البحر المتوسط بين 1955 و1962، مما يؤدي إلى تجنيد أغلب الشباب الفرنسي الذين ولدوا بين 1932 و1943، وهو ما مثّل جيلا كاملا حُمل على السفن لإشراكه في حرب لم يفهموا رهاناتها.

وهذه التعبئة الكبيرة أظهرت جليا بأن فرنسا استبعدت "**طريق**" التخلي عن أرض ارتبطت بترابها دستوريا، وزاد اكتشاف البترول واتساع خيارات استعمال مساحة الصحراء الشاسعة للتجارب النووية والفضائية ليُضِيفًا لمجمل أسباب رفض التخلي عن الجزائر أسبابًا إضافية، ساهمت في شحن أعوان الاستعمار من الفرنسيين ومواليهم من الجزائريين لإفشال الثورة التحريرية.

أدى استمرار وتيرة الثَّورة في التَّصاعد خلال الفترة الممتدة من أفريل 1955 إلى نهاية سنة 1956، وهو ما تؤكده بعض المصادر الفرنسية التي كانت تُعنى بمتابعة حجم العمليات العسكرية لجيش التحرير

Attribution-NonCommercial-NoDerivatives 4.0 International (CC BY-NC-ND 4.0)

الوطني، إلى تكثيف إنشاء الفرق الإدارية المختصة، ودعمها بقوات الجيش الفرنسي (Tripier, 1972, p79). برهان ذلك انتقال الفرق الإدارية المختصة من 180 في 1956 إلى قريب من 700 في سنة 1960.

صرَّح فرانسوا ميتران باعتباره وزيرًا للداخلية والجزائر تابعة لمصالحه في 2 فيفري 1955 داخل البرلمان: بأنه قبل تشكيل الحكومة في منتصف جوان 1954 كان في يوجد الجزائر نحو 000 49 من القوات، منها ثلاث كتائب للأمن الجمهورية، وبعد أوّل نوفمبر أرسلت تعزيزات بنحو 000 75 جنديٍّ، منهم نحو 26000 أرسلوا إلى الجزائر، دون احتساب "القومية" المدَرَبين محليا على الميدان، حيث وصل التعداد إلى 83400 رجلٍ (Stora, 2012, p13). وواقعيا تمثل الفرق الإدارية المختصة الوجه العسكري لـ "**البلديات المختلطة**"، أعتمِد في إدارتها على المدنيين والعسكريين معا وفي وقت واحد. وقد شهدت هذه البلديات حضورًا قويا لضبّاط مصالح الشؤون الجزائرية. ودُعموا بتوظيف مجموعة من "**الإضافيين المحليين**" لضمان الأمن للفرق الإدارية المختصة وسلامتها في أداء نشاطاتها، وفي الوقت نفسه كُلِّفوا بأداء نفس المهام لصالح البلدية. ووُضعوا تحت سلطة العامل (بريفي)، وهو ما جعلهم تحت إشراف مدني. وتذكر جيرمان تيون بأن هذا الإجراء على الصعيد المدني في حقيقته مكمّل لما تقوم به لاصاص من الناحية الأمنية (عباس، 1997، ص50).

راهنت الفرق الإدارية المختصة على مهامها الأمنية–العسكرية، وسعت إلى حشر سكان الأرياف في في محتشدات ليسهل عليها القيام بأعمال الإدارة المدنية، مثل إعداد القوائم الانتخابية، وتأطير الورشات الاقتصادية. وحاولت الاستفادة من حالة الطوارئ بعد أن تسلّمت السلطات العسكرية إدارة شؤون البلاد، من أجل حفظ النظام العام، وقمع الثورة التحريرية. ووُضِعت قوات الأمن الداخلي، والشرطة، والدرك والتشكيلات شبه العسكرية، وقوات الفرق الإدارية المختصة، والجمارك ومخافر حراسة الموانئ والمطارات، ورجال الإطفاء، تحت تصرف السلطة العسكرية. وكان الرهان على المدى القصير هو "**إفراغ الثورة**" من محتواها، بإشغال الفئة المؤهلة للالتحاق بصفوف المجاهدين بظائف تناسبهم، وكان الرهان على المدى البعيد تجهيز الأرياف بمنشآت أمنية وعسكرية بشكل جيد لمنع أية ثورة أو انتفاضة شعبية.

إن المراهنة على "**الانغراس**" أو "**التجذر**" سمح للفرق الإدارية المختّصة بتوطيد وتمتين ارتباط الجانب الموالي للاستعمار داخل الشعب الجزائري، وخاصة في الأرياف المحرومة، ومنح السلطة الاستعمارية قناة استعلاماتية خطيرة بطاقات بشرية كبيرة. ولذلك حاول سوستال بالتعاون مع المخابرات الفرنسية زرع مجموعات مسلحة عميلة بمنطقة القبائل تشارك في مطاردة جيش التحرير الوطني تلك العملية التي اشتهرت باسم "**الطائر الأزرق**"، واستغرقت هذه العملية من خريف 1955 حتى سبتمبر 1956، كما كانت مصالح الحرب النفسية التابعة لجيش الاحتلال الفرنسي تبث أشرطة للأحداث المصورة، وأفلام دعائية لمنجزات الفرق الإدارية المختّصة، في دور السينما قبيل عرض الأفلام المبرمجة (عباس، 1997، ص32).

وشكّل حل البلديات المختلطة في 1956 ورقة ضغط على السلطة المحلية، فسارعت إلى الاستنجاد بالأعيان، وهؤلاء بمبادرة منهم ضغطوا على الفرق الإدارية المختصة لتمنحهم إدارة بلدياتهم.

Attribution-NonCommercial-NoDerivatives 4.0 International (CC BY-NC-ND 4.0)

أقرَّ "**روبير غيبا**" في تقريره بانحرافات الفرق الإدارية المختصة التي فضلت استعمال القوة بدلا عن العمل المدني، ووصل الأمر إلى منعها في 1961 من المشاركة في عمليات الحرب. ولا يذكر روبير غيبا صراحة أن هذا الانحراف مرده إلى الصلاحيات الواسعة التي مُنحت لضباط الفرق الإدارية المختصة وتمكينهم من تشكيل فرق مسلحة من الجزائريين، وهو ما دفعهم تدريجيا لتكوين جهازًا مميزا لهم، وتشكيل ذهنية مستقلة خاصة بهم. كما أن عملهم لم يخل من الفعالية، وذلك ما كشفه عدد من المحللين العسكريين، ويأتي تحليل "**دافيد غالولا**" على رأس تلك التحاليل.

3.الرهان الاجتماعي وتحدي مراقبة السكان

سلّطت الإدارة المحلية الاستعمارية أساليبها التعسفية على الجزائريين، وأكّدت ذلك رسميا بالشروع في تنفيذ إستراتيجية تفتيت القبائل وتحطيم البنية الاجتماعية، والسعي لإقرار نظام إداري بلدي محلي عام 1866 محل التنظيم المسمى بالمكاتب العربية. ولا شك أن المساس بخصوصيات المجتمع الجزائري، وإدخاله في تحولات عاصفة، بحجة إيجاد حلول فعالة لإدارةٍ محلية، قد ألحق أضرارًا جسيمة بالأفراد والأسر والقبائل، لم تستطع السلطات الاستعمارية إخفاءها رغم الدعاية الكبيرة حولها، وجهود تضخيم ما أطلقت عليه اسم "**الإيجابيات**" التي لا تكاد تظهر في الحقيقة أمام الدمار الاجتماعي الكاسح الذي غرق فيه المجتمع الجزائر طوال السنين الممتدة للاستعمار. وحتى الهندسة العمرانية التي خططت للمدن في الجزائر يمكنها أن تساهم في فضح جرائم الاستعمار بإظهار الوجه العنصري القبيح لفرنسا، فمن جهة هناك مدينة بطراز عمراني عصري راعى الهندسة المعمارية والإنسان والمكان ليجد المستوطن أحسن ظروف العيش، وفي الجهة المقابلة مدينة للأهالي ليس لها من التمدن إلا الزيف (Hakimi, 2005, p61).

وبهذا المنطق العنصري المتعسِّف، استدعت الحكومة الفرنسية في جانفي 1955 عالم الأجناس والاجتماع جاك سوستال لوضع آليات جديدة في صالح الاستعمار وتسهيل تكيُّفه وتأقلمه مع المعطيات الجديدة التي فرضها اندلاع الثورة التحريرية. وهي محاولة أخرى من السلطات الاستعمارية لذر الرَّماد في العيون، أجبرتها الثورة التحريرية على الإسراع في إقرار حزمة من "**الإصلاحات**" الاجتماعية (Oudard,1957 , pp113-119)، وخطوة لتغطية جرائم الاستعمار في الجزائر. لكن **هل ما ضُيّع خلال قرن وربع يمكن استدراكه في بضعة سنين؟ أنى لها ذلك، وقد دخل الاستعمار مرحلة تصفية كيانه، إن هي إلا دعاية استعمارية متجدِّدة غايتها ضمان استمرار السيطرة الاستعمارية والخضوع الدائم. فمالم يتحقق مع مليونين من الجزائريين عام 1856، كيف له أن يتحقق مع تسعة ملايين في ظروف غير تلك الظروف؟**

بعد استقرار "**سوستال**" بمكتبه في مقر الحكومة العامة في مدينة الجزائر، استعان الحاكم العام "**جاك سوستال**" بمجموعة من خبراء الاجتماع من ضمنهم عالمة الأعراق والاجتماع "**جرمان تيون**" المتخصة في شؤون الأوراس، حيث ضمّها إلى ديوانه وكلّفها بمشاريع اجتماعية وتربوية (بن حمودة، 2012، ص272). كما استدعى مجموعة من الضباط المختصين في الشؤون الأهلية لنفس الغرض. وقد صرح "**غي مولي**" بأن:

Attribution-NonCommercial-NoDerivatives 4.0 International (CC BY-NC-ND 4.0)

"**عمل الحكومة لن يقتصر على الجانب العسكري فقط، لأنه لا توجد حلول عسكرية بحتة لابد من ضمان الأمن، لأجل منح المسلمين أسباب الأمل**" (Malye et Stora, p21)، وذلك بإعادة توجيه سلاح الدعاية السياسية لجبهة التحرير ضدها، وإطلاق حملة بسيكولوجية تضع في الحسبان بأن 50 بالمائة من الجزائريين هم دون سن العشرين، وأكثر من مليون بطال، وعدم كفاية المداخيل، وعدم وجود منح عائلية.

انطلق الجميع لتأطير نحو 10 ملايين نسمة تعيش على أرض الجزائر في عام 1955، بزيادة نمو الولادة قدّرت بنحو 280 ألف نسمة سنويا، فكان توفير منصب عمل لهذه الأعداد وإشغالها عن الالتحاق بالثورة هو الرهان الذي انطلق السباق لإنجازه، ومن أجله صدرت تلك الحزمة من الإصلاحات الاجتماعية والاقتصادية (Oudard,1957, pp113-119).

أما الخدمات الاجتماعية الأخرى، مثل المساعدة الطبية فقد أنشأت للتّكفل بها فرق المساعدة الطبية المجانية لتقديم الفحوص الطبية والعلاج والتطعيم، بالتنسيق والتعاون مع مصلحة الطب التابعة للوحدات العسكرية المختلفة المنتشرة في الأرياف والقريبة من مقرات الفرق الإدارية المختصة. وقد سُخرت إمكانات مادية وبشرية كبيرة خاصة في المناطق التي اكتسحتها الثورة، وكانت المراهنة شديدة للظفر بولاء السكان واستمالتهم و"**التصالح**" معهم، وإبعادهم عن التأطير الثوري لجبهة التحرير الوطني. أما المناطق التي لم تشهد حراكا ثوريا قويا فلم تعط لها إمكانات مادية ولا بشرية معتبرة، وهذا ما يكشف حقيقة المعايير المعتمدة، وحقيقة ومزاعم "**الإصلاح**" الاجتماعي الذي أعلنته الحكومات الفرنسية المتعاقبة.

قد تلجأ إلى التعاقد مع طبيب واحد ينظم ثلاثة حصص للمساعدة الطبية المجانية أسبوعيا لصالح للمعوزين، وفي جهات أخرى يُؤتى بالطبيب من مدينة أخرى مرتان أسبوعيا، ولا يخصص لها طبيب متفرغ (Mathias, 1998, p201).

ذكر "**غريغور ماثياس**" بأن وجود الفرق المساعدة الطبية المجانية ارتبط بوجود وحدة عسكرية في الجهة، فحيثما تمركزت الوحدات العسكرية، أعطيت الفرصة للفرق الإدارية المختصة للنشاط الاجتماعي واستمالة السكان. وهذا ما يبين بجلاء العلاقة التي وجدت بين المساعدة الطبية المقدمة للأهالي ودرجة التمركز العسكري في تلك الجهة فكثير من القرى العامرة بالسكان، ومنها مَن تضم أكثر من 400 عائلة لم تستفيد من المساعدة الطبية لعدم توفر الطبيب، والحقيقة هو ارتباط ذلك بعدم وجود وحدة عسكرية متمركزة في بالقرب من تلك القرية. رغم الطلبات الملحة لقائد لاصاص بتوفير طبيب متفرغ، فترد عليه السلطات بأن الإمكانات غير كافية. وأشار إلى الإهمال الذي عرفته بعض المحتشدات، وأن ضابطا مثلاً طلب الحصول على طبيب فبقي سبعة أشهر دون تلبية طلبه، إلى أن زار مدير مصلحة الصحة لمنطقة الجزائر تلك المحتشدات.

حاولت الفرق الإدارية أن تتوغل داخل الحياة الخاصة للسكان بمساعدة المعوزين منهم (El-Moudjahid, n°63, 24 avril 1959, p245)، ولذلك سعت إلى إقامة ورشات لامتصاص البطالين، وتقديم إعانة منتظمة لهم، والبحث عن مناصب عمل لدى المستوطنين والمصانع الموجودة في الجهة.

Attribution-NonCommercial-NoDerivatives 4.0 International (CC BY-NC-ND 4.0)

والتنسيق مع رؤساء الفرق الإدارية المختصة في مناطق أخرى لاستقبال البطالين وتوظيفهم في مناصب عمل في الجهات التي يشرفون عليها (Mathias, 1998, p12). كما طلبوا من الجهات التي تُوفِّر مناصب عمل إعلامهم بشغور الوظائف وفتح أبواب التوظيف. وهذه الأعمال حوّلت ضابط الفرقة الإدارية المختصة إلى رئيس وكالة للشغل، وهذا ما ظهر من نشاطه، والوثائق التي أحصت الجهود المبذولة. لكن الرهان الحقيقي كان صرف أكبر عدد ممكن من السكان عن المأساة التي أوجدهم فيها الاستعمار طوال قرن وربع، وعدم ترك الفرصة لهم لفتح أعينهم نحو الآفاق التي وُلدت مع اندلاع الثورة التحريرية. ولما يكون التشغيل مستحيلا وتتوقف الورشات يبقى الحل أمام ضباط الفرق الإدارية المختصة هو الإعانة الغذائية، وتدخل هذه المساعدات الغذائية في إطار كسب ولاء السكان وإظهار وقوف السلطة الاستعمارية إلى جانبهم وتضامنها معهم. ولذلك اهتم رؤساء الفرق الإدارية المختصة على إصدار "**تشريات التهدئة**" لإبراز الإحصاءات الخاصة بمجموع الإعانات الغذائية وكذلك المساعدات المالية، وذكر نوعها وطرق صرفها ومجموع العائلات التي استفادت منها

وظفت الفرق الإدارية المختصة مندوبات اجتماعيات وفرق طبية اجتماعية متجولة وسعت إلى أن تكون حاضرة بكثافة بين السكان، أو على الأقل التنقل إلى القرى والدواوير أربعة أيام في الأسبوع، ومنحهم المساعدات الاجتماعية مرة كل 15 يوماً. هذا التنوع في الإعانات والمساعدات الاجتماعية يكشف بأن السلطات الاستعمارية راهنت على أن تكون لاصاص عينها الساهرة بين السكان والأداة الفعالة في تأطيرهم، وإبعادهم قدر المستطاع عن النضال في شبكات التأطير الثوري.

وفي هذا السياق، كُلِّفت الفرق الإدارية المختصة بالإشراف على تأطير التّمدرس للأطفال، بفرض التسجيل في الأقسام الدراسية التي أنشأتها بالقرب من مقراتها، وسعت إلى استقطاب أكبر عدد ممكن من الأطفال لتلقي الدروس، وهيأت لبعض الأطفال مطاعما مدرسية. وبالتنسيق مع نائب العامل (سو بريفي) يطلب ضابط الفرقة الإدارية المختصة التدخل لدى عميد أكاديمية الجزائر لتسريع إقامة الأقسام الدراسية بواسطة البناء الجاهز، لأن ميزانية لاصاص لا تكفي بعد استنفاذ الاعتمادات المالية الممنوحة لها. وغالبا ما تقام هذه الأقسام ويجلب لها مدرسون، لكن في حقيقة الواقع هي "**محاشر**" تحتجز فيها الأطفال في ظروف سيئة لا تناسب تحصيل الدروس والتعلّم. إنما هي أماكن تحبس فيها الشباب كرهائن، لمنعهم من الالتحاق بصفوف الثورة، أو خدمتها. وأيضا لتلميع صورة الاستعمار وإظهار وجهه التمديني.

سعت الفرق الإدارية المختصة لإقامة مراكز رياضية لضمان نشاطات جماعية (العدو، كرة القدم، وألعاب). وقسّمت أيام النشاطات الرياضية بين القرى لكسب نسبة ارتياد كبيرة من بين الشباب، وأيضا من بين تلاميذ الأقسام المدرسية، ووزعت النشاطات صباحا ومساءً بعد نهاية توقيت الدراسة، وخصص يوم الأحد للقاءات الرياضية بين الفرق العسكرية والفرق البلدية. حرص ضابط لاصاص على الانتباه الشديد للنشاطات التي تقام داخل هذه المراكز، ومراقبة الممرنين الرياضيين خاصة إذا كانوا من غير ضباط المكتب الخامس، ففي حالة الشك في أحدهم يتم تحويله. وسعت إلى إنشاء مراكز رياضية داخل المحتشدات، ودعمها بمدربين

Attribution-NonCommercial-NoDerivatives 4.0 International (CC BY-NC-ND 4.0)

من المكتب الخامس، وهذا ظاهر في الأهمية التي أولتها السلطات الاستعمارية للنشاط الرياضي وصرف حقيقته إلى رهانات بعيدة كل البعد عن الغاية النبيلة للرياضة. فكل الطرق تؤدي إلى التحكم في الشعب وصرفهم عن الثورة التي هم في حاجة إليها وهي في حاجة إليهم.

وفي هذا السياق، أشار "**غريغور ماثياس**" إلى أن كل التقارير المتعلقة بالمراكز الرياضية أظهرت بأن معركة ضباط لاصاص كانت تتعلّق باحتلال الوقت الحر للشباب، وأن هذه النشاطات لم تكن اهتمامات هامشية أو ثانوية لأن احتلال وقت الشباب كان في قلب مشاغل ضباط لاصاص (Mathias, 1998, p207).

كما شجعت الفرق الإدارية المختصة إنشاء نشاطات نسوية، وسهّلت لها عملية استقطاب أكبر عدد من النساء، إلا أن ضباط لاصاص اصطدموا بتحكم خصوصيات الأسرة الريفية في نشاط المرأة، ومع ذلك سعوا إلى تحطيم هذه الخصوصيات أملا في السيطرة على الأسرة من خلال ترقية مكيّفة للمرأة تصب في صالح سياسة الإخضاع الاستعمارية. وحاول ضباط لاصاص تجاوز ما وصفوه بالعراقيل التي اعترضت الأنشطة النسوية، بمنح الفتاة تعليما فرنسيا لا يراعي الخصوصيات الجزائرية، والضغط على رب الأسرة للسماح للفتاة بممارسة أنشطة نسوية داخل المراكز النسوية التي سُميت باسم "**المشاغل**" والتي أنشأتها الفرق الإدارية المختصة بالقرب من الدواوير والقرى ذات كثافة سكانية. ولتغطية فشل خطة لاصاص في عملية استقطاب الفتاة الريفية تذرع ضباط لاصاص بنقص الإمكانات وقلة المبادرات. وإلا فالحقيقة هي أبعد ما تكون عن هذه التسويغات المضلِّلة، فقد انضمت المرأة الجزائرية إلى صفوف الثورة وقدّمت ما تستطيع لتحقيق أهدافها.

4. الرهانات الاقتصادية وإستراتيجية تجذير الفقر والتبعية

أنشئت الفرق الإدارية المختصة في مرحلة عرفت الجزائر موجة من الفقر ضارب جذوره بين الشعب الجزائري، لأن "**التفقير المتواصل للمجتمع الجزائري منذ 1830 لم يكن من نتائجه سوى أن زاد في إبعاد هذا المجتمع عن الالتحاق بركب العالم المتطور، وانعدام أي جسر لبلوغ ذلك**" (تيران، 2007، ص418). إن محاولة فهم الرهانات الاقتصادية للفرق الإدارية المختصة، تفرض علينا الإلمام بشكل مجمل بسياسات الحكومات الفرنسية المتعاقبة الخاصة بالجزائر أثناء الفترة الممتدة بين 1954 و1962، ودراسة مواقف ضباط "**لاصاص**" ونشاطاتهم أثناءها مما يساعدنا على إدراك السبب الذي جعل هذه الفرق تملك صلاحيات واسعة، والمحافظة على قدر كبير من الانسجام والتناغم ضمن سياسات الحكومات الاستعمارية المتلاحقة؛ ومن ثَّم الوصول إلى فهم رهاناتها وتأثيراتها على من يمسك بزمام السلطة ويرسم البرامج الاقتصادية، التي لا تخرج عن إرضاء أقلية استيطانية تحكمت في الجزائر، وربطت استمرار الاستعمار بوجودها، والإضرار بها صار إضراراً بالجزائر الفرنسية، وقوتها من قوة هيمنتها التي فرضتها على الشعب الجزائري (غرانكيزون، 2009، ص 205). وكل ذلك "**ظاهر من أجل "الاستحكام" كما يسميه ابن خلدون باسم"الصِّبغة" والإبقاء على التبعية.**

Attribution-NonCommercial-NoDerivatives 4.0 International (CC BY-NC-ND 4.0)

اندلعت الثورة التحريرية والحكومة الفرنسية يرأسها "مانداس فرانس"، لذلك انصبّت سياسته من أول يوم من على الإدماج التدريجي للوصول إلى الإدماج الكلي، ودعم الآلة العسكرية لخنق الثورة في مهدها، ومن أشهر ما صرح به قوله يوم 5 فيفري 1955:" يجب أن نطبق دستور 1947 بالجزائر، ولا أقصد تطبيقه تطبيقا كاملا، ولكن تدريجيا" (Horne, 2007, pp109-111). أما سياسة "**إدغار فور**"، فقد لخص سياسته في قوله يوم 25 سبتمبر 1955: "**إن هدفنا هو الوصول إلى الإدماج الكامل للجزائر**". والتركيز على الإدماج كان بمثابة المخبر لتطبيق أساليب وإجراءات هدفها إلغاء الوجود التاريخي وتحطيم البنية الاجتماعية والاقتصادية للشعب الجزائري (سعيدوني، 2009، 2، ص 24). ولم تحد سياسة "**غي مولي**" عن هذا الطرح، فقد اتّبع نفس سياسة الخداع والقمع معا، واشتهر بقوله في 17 جوان 1956: "**إن تصميم فرنسا وعزمها على تطبيق إصلاح سياسي واجتماعي وشجاعة جنودنا، إن كل ذلك قد مكننا من تحسين الوضعية بالجزائر تحسينا كاملا**". وقوله في 25 نوفمبر 1956: "**لقد صارت التهدئة الآن شيئا مضمونا، فلا يوجد أحد يعتقد في انتصار الثوار ونستطيع أن نؤكد أن العمليات العسكرية ستتوقف عما قريب**". وجسَّد سياسته بوضع مشروع قانون الإطار الذي طبقه غاستون ديفير على أقطار إفريقيا السوداء (Horne, 2007, pp152-154). وعلى منواله جاءت سياسة بورجيس مونور، الذي ركّز على قانون الإطار لإيمانه الشديد بالجزائر فرنسية وأكد سياسته تلك في مباركته للقانون الإطار التعسفي القمعي، قوله يوم 2 أكتوبر 1957: "**إن القانون الإطار يشتمل على ثلاث التزامات، الأول: ليس في استطاعة أي شخص ولا أي شيء أن يفصل الجزائر عن فرنسا. والتفاوض لا يمكن أن يتم إلا مع ممثلين أكفاء، ولا يمكن أن نعتبر الإرهابيين ومرتكبي المجازر ممثلين للسكان**" (بوحوش، 1997، ص ص425-426).

أما سياسة "**فيليكس غايار**"، فقد وضعها في فترة تعرف فرنسا أزمة سياسية بسبب فشل جميع حكوماتها السابقة في معالجة القضية الجزائرية التي ازدادت ثورتها اتساعا وقوة، وبلغ صداها جميع البلدان ودخلت إلى المحافل الدولية، ووضع "**غايار**" قانون الإطار ليعالج في إطاره القضية الجزائرية، كما وضع مشروع حلف البحر المتوسط لإقحام الجزائر فيه إلى جانب تونس والمغرب. وصمَّمت الثورة الجزائرية على إفشال المشروعين الذين عارضهما المستوطنون أيضا وسقطت الحكومة لفشلها في معالجة القضية .

بعده تشكّلت حكومة "**بيير فليملان** " في فترة توالت فيها هزائم الجيش الفرنسي الاستعماري أمام إصرار مجاهدي جيش التحرير الوطني، ونشاط ديبلوماسية جبهة التحرير الوطني في المحافل الدولية واشتد غضب أوروبيي الجزائر وكبار ضباط الجيش الفرنسي وانفجر هذا الغضب في 13 ماي 1958 بمدينة الجزائر ونادى الغلاة بعودة الجنرال ديغول إلى الحكم فتسلم السلطة يوم 1 جوان 1958، وزار الجزائر يوم 4 جوان 1958 وخاطب الجميع بعبارة "**لقد فهمتكم**" وهتف بحياة الجزائر فرنسية. رسم شارل ديغول سياسته لإنقاذ فرنسا من الحرب الأهلية، لما رأى تعفن التيارات السياسة الفرنسية وأنَّها أصبحت عاجزة أمام إصرار الثورة الجزائرية التي وقفت أمام المكائد الداخلية والخارجية المتوالية، ومساهمتها في إسقاط عدّة حكومات فرنسية، الواحدة تلو

Attribution-NonCommercial-NoDerivatives 4.0 International (CC BY-NC-ND 4.0)

الأخرى، ولم يكن أمام العسكريين الفرنسيين إلا أمرا واحدًا لإنقاذ فرنسا، القيام بانقلاب 13 ماي 1958 والضغط على اللواء ديغول للعودة إلى الحكم (عباس، 2005، ص ص 621-625).

رجع ديغول إلى سياسة الإصلاح التي بدأها صديقه "**جاك سوستال**" مؤكدًا على ضرورة وضع مخطط عسكري كبير للقضاء على الثورة والتَّمكن من فصل جيش التحرير الوطني عن الشعب في الأرياف والمدن، وعزل قيادة الثورة في الخارج وتعويضها بقوة ثالثة من الموالين الجزائريين. وقد صرّح بسياسته بقوله يوم 6 جوان 1958 بوهران: "**إن فرنسا هنا وهي مقيمة بالجزائر وإلى الأبد**"، ويوم 7 من نفس الشهر: "**إن الجزائر أرض فرنسية اليوم وإلى الأبد.**"

واعتمد مشروعا إنمائيا اشتهر باسم "**مخطط قسنطينة**"، ولذلك صرَّح عدة مرات مؤكدا على سياسة التهدئة قوله في أوت 1959: "**إن التهدئة على الأبواب**". أما حقيقة سياسته الإصلاحية المسماة بالتهدئة فقد اعتمدت أساسا على جمع السكان في محتشدات وقرى تشبه السجون الجماعية بهدف عزل الشعب عن الثوار وإغرائه بالأساليب الملتوية.كان مآل هذه السياسة الفشل لذلك صرّح في 16 سبتمبر 1959 قوله :"**إني أعتقد أنه من الضروري أن نعلن منذ اليوم اللجوء إلى تقرير المصير، إني باسم فرنسا والجمهورية ونظرا للسلطات التي يخولها لي الدستور في استشارة المواطنين أتعهد إن عشت واستجاب لي الشعب بأن أطلب من الجزائريين أن يعبروا عن ما يريدونه في نهاية الأمر. أما تاريخ الانتخاب فسأحدده عندما يحين الوقت، وهو على أكثر تقدير بعد أربعة سنوات من عودة السلم عودة حقيقية، أي بحيث لا يبلغ عدد القتلى في المكامن والحوادث مائتين في العام**" (سعيدوني، 2009، 2، ص 24).

ركزت "**الإصلاحات**" الاقتصادية التي أقرتها السلطة الاستعمارية على النهوض بوتيرة الإنشاءات، وقد أولى ضباط لاصاص لها أهمية بالغة، ظهرت من خلال الإحصاءات المنشورة في النشريات الشهرية للتهدئة التي كان يعدّها ضباط لاصاص، وأورد "**غريغور ماثياس**" كثير منها في كتابه حول لاصاص (Mathias, 1998, p210)

وقد راهنت الإدارة الاستعمارية على عرض جملة من الإغراءات في شكل برامج إنمائية لتحسين ظروف عيش الأهالي، وهي لا تريد إلا إيهام الشعب الجزائري بأن فرنسا حريصة على تقدمهم وتطورهم وساهرة على راحتهم وأمنهم.

دخل ضمن هذا المخطط إنجاز السكانات التي تكفلت الفرق الإدارية المختصة في الأرياف لتحسين ظروف إسكان القرويين، وقد عرض الملازم الأول "**شوان**" وضعية الإسكان في 1 ديسمبر 1958 بقوله: "**تعيش العائلات في ظروف مزرية، القربي غير صحي، مشيد على أراض خاصة، يسعى ملاكها لاسترجاعها واستغلالها في الفلاحة، رغم أن عمليات الإنجاز لها تأثير على الحالة المعنوية للسكان**"، ولذلك طلب الحصول على 16 هكتارا لإقامة ورشة بناء لنحو25 حتى 30 منزل بالآجر وتدبير إيواء نحو 150 شخص، وتوفير خلال ثلاثة أشهر من الإنجاز فرص العمل لنحو 350 عائلة (Mathias, 1998, p210) . فقد

Attribution-NonCommercial-NoDerivatives 4.0 International (CC BY-NC-ND 4.0)

أبرز ضباط لاصاص التأثير المعنوي للإسكان. لكن مسألة سكن الجزائريين التي عجزت الإدارة الاستعمارية عن إيجاد حل مناسب لها، فلم يبق أمامها سوى الدعاية الكاذبة، وتضخيم الأرقام وبهرجة الإعلانات للمشاريع الوهمية، كما كانت تفعل ذلك طوال قرن وربع من الاستعمار.

مشاريع لاصاص لإنجاز السكانات كانت تُدرس بالتوافق مع المسؤولين المحليين والمستفدين، هؤلاء غالبا ما يطالبون بقروض صغيرة مع إنجاز سريع وفعال. في المقابل كانت مصلحة الري لها رؤية مغايرة في الإنجازات المتعلقة بميدان الري، فسعت إلى تركيزها في جهة واحدة، والحرص على عدم تدخل البلديات.

وفي هذا السياق، أشار "**غريغور ماثياس**" إلى أن أغلب الأشغال لم تتقدم بشكل معتبر، وأورد في هذا الإطار شرح النقيب كونيل في النشرية الفصلية بتاريخ 10 جانفي 1961، بقوله: "**بقينا عموما في مرحلة الدراسات، بسبب عدم فعالية المصالح التقنية، وهي المسؤولة عن الوضعية الحالية للأشغال**"، ولاحظ بأن اعتمادات التنمية والتجهيزات المحلية (قروض) كانت متوفرة على مستوى المصرفي وبأن "**المصالح التقنية غير مزدحمة ومع ذلك لا تقوم بالإنشاء**". ولاحظ أيضا بأن المشاريع ارتفعت ما بين 1958–1961، لكن بعد بداية المفاوضات لتقرير المصير تباطأت المشاريع إلى أن توقفت بالتمام (Mathias, 1998, p211).

سخّرت الفرق الإدارية المختصة جهودها في شق المسالك وتهيئة الطرق، بتشغيل يد عاملة رخيسة مكونة من سكان الدواوير والقرى، واجتثاثهم من مهنهم الأصلية التي نشأوا عليها مثل الزراعة والرعي وغيرهما، بعد أن أبعدتهم عن أراضيهم بواسطة إقامة المحتشدات وحشرهم فيها، ورمتهم إلى مهن مؤقتة لا تساهم في نمو اقتصادهم الريفي، بل ستجعلهم عالة على مشاريع الفرق الإدارية المختصة إلى حين القضاء على الثورة. وبعدها ستعيدهم إلى سابق أوضاعهم المزرية والبئيسة. وهذه الإستراتيجية هي جزء مما راهنت عليه لاصاص خلال الفترة الممتدة بين 1959 و1961.

وفي هذا الإطار، استفادت الفرق الإدارية المختصة من ميزانية البرنامج الاستثنائي للاستثمارات المعروف باسم "**مخطط قسنطينة**" الذي أريد له إخراج السلطات الاستعمارية من النفق الضيِّق (de La Gorce,1972, p1749) ، لكن بالرجوع إلى نسبة المداخيل نلاحظ أن برنامج قسنطينة لا يخدم إلا المستوطنين، لأنهم يتحصلون على 41.6 بالمائة من الدخل الوطني، وثلث منهم نحو (3.4 بالمائة) يتحصلون على (27 بالمائة) من الدخل الوطني، مع عدم أخذ بعين الاعتبار التحولات العميقة للهياكل الاقتصادية في الجزائر التي أعقبت اندلاع الثورة (Lambert,1962, p213)، وقد أوضح النقيب "**كونيل**" بأن الفقراء الفلاحين ينتقدون مخطط قسنطينة، الذي وصفوه بأنه مخطط يخدم جهة معيّنة، وهو "**مصنوع للكبار الذين وحدهم ينتفعون من القروض، وأنَّ الناس لم تعد تؤمن به**"، وبعد أقل من عام إطلاق مخطط قسنطينة ظهرت اختلالات واضحة بيّنت بأن هذا المخطط موجه بالدرجة الأولى للمجال الصناعي وليس للحياة الريفية. وهذا التحليل رغم بساطته بيَّن حقيقة العرض المجزأ المرتكز على المعايير الكمية. وهي خطة هدفها الدعاية والتلاعب بالأرقام، وقد ساهمت لاصاص في نشرها بقوة بين سكان الريف. ومما يؤكد أوهام "**مخطط قسنطينة**"

Attribution-NonCommercial-NoDerivatives 4.0 International (CC BY-NC-ND 4.0)

في المجال الاقتصادي، هي نسبة مصادر المنتوجات الجزائرية الخامة الداخلية في سنة 1954، والتي كانت بنسبة 33.4 بالمائة من المصادر الزراعة (منها مصادر تقليدية بنسبة 16.7 بالمائة). أما المصادر الصناعية فقد كانت 14.8 بالمائة. وفي 1959 كانت المصادر الزراعية بنسبة 26 بالمائة (13 بالمائة تقليدية) (Lambert,1962, P220). وما ذكره النقيب "كونيل" يدل على فهم عميق للجزائريين لمخطط قسنطينة، أوضح بشكل لافت درجة الوعي عند الجزائريين وإدراكهم لإستراتيجية الاستعمار الذي يصبو إلى ربطهم في براثين الإخضاع والتبعية والاستغلال.

5. بين الرّداءة الإدارية وتَيْه الإصلاحات الفاشلة

برزت مظاهر رداءة الإدارة المحلية في الجزائر بتقليص عدد المتصرفين الإداريين المساعدين (آد ميستاتور) في كل بلدية مختلطة، وقابله تسارع النمو الديمغرافي بشكل ظاهر. وزاد التّدهور اندلاع الثورة التحريرية وتوقف التوظيف فحيث تتطلّب المنطقة وجود أربعة مساعدين لم يكن يوجد إلا واحداً، ونادرًا ما يكون اثنان. فمن مجموع 78 بلدية مختلطة بمساحة 200000 كيلومتر مربع لم يوجد إلا 228 متصرفًا إداريًا ومساعدًا مكلَّفين بتغطية إدارة 5 ملايين نسمة حسب إحصاءات السكريتاريا الاجتماعية لمدينة الجزائر في عام 1958. وفي هذا السياق، كانت عملية "**غرس**" نحو 600 فرقة إدارية مختصة ابتداءً من سبتمبر 1955، خطوة مرحبٌ بها لدى السلك الإداري للبلديات المختلطة، وتساءل "**روجي بن مبرك**" عن **سبب تأخرها كل هذه المدة؟ ولماذا أنشئت هذه الفرق بإبعاد المتصرفين الإداريين وعدم إشراكهم في بلورة هذه "الإصلاحات"؟ وإبعادهم عن تولي مهامها على الميدان؟ مع أنهم –حسبه– كانوا بهذا الميدان من أحسن العارفين؟** (Benbarek, 2012, p20).

كل هذه الملاحظات تبيِّن حالة التّيْه الذي دخلت فيه الإدارة المحلية في الجزائر. ولم يكن أمام السلطات الاستعمارية إلا تغطية هذه الرداءة لإتمام إستراتيجيتها في إجهاض الثورة التحررية والقضاء على نُظمها المكلَّفة بتأطير الشعب سياسياً وإداريًا؛ فانتقلت إلى مرحلة أخرى مكملة لخطتها الأمنية والسياسية، تعتبر علاجا للقصور المتفشي الذي مسّ الاستعلام السياسي والعملياتي، حسب ما صرّحت به تعليمة 4 أكتوبر 1955. وتماشيا مع توجيهاتها سعت لضبط عملية التأطير الإداري في الجزائر، ضمن خطة "**تقريب النفوس**"، وتحقيقا للغاية التي أسست من أجلها الفرق الإدارية المختصة في نهاية سبتمبر 1955. وبعد تأسيس الحكومة الفرنسية لجهاز جديد أطلقت عليه تسمية: "**المديرية العامة للشؤون السياسية والوظيفة العمومية**"، ألحقت الفرق الإدارية المختصة به، ووضعت لهذه الفرق برنامجا لتطوير نشاطها وفعاليتها. وحسب شهادة "**نيكولا دوندوك**" الذي شغل رئيسا لعدة فرق إدارية مختصة فإن ضابط "**لاصاص**" كان يعتبر نفسه بمثابة "**نائب عامل**" (سوبريفي) "**مصغر**" في منطقته التي يشرف عليها. وهذا ما أدخلهم في تيْه متواصل، وتداخل في الصلاحيات مستمر.

Attribution-NonCommercial-NoDerivatives 4.0 International (CC BY-NC-ND 4.0)

بعد مرور سنة من تأسيس الفرق الإدارية المختصّة، وتولي "**روبير لاكوست**" شؤون الجزائر بصفته وزيرا مقيما، وخاصةً بعد حلِّ المجلس الجزائري، ومنح الوزير المقيم "**السلطات الخاصة**"، و"**إقرار حالة الطوارئ**" (قبايلي، 2008، ص ص 167–197) ، جاء الدور لرسم مخطط بإنشاء نحو 630 فرقة إدارية مختصة في نهاية 1956، وتوزيعها على الشمال الجزائري، وخصوصا في الأرياف، حيث تموقعت "**المنظمة السياسية والإدارية لجبهة التحرير الوطني وانتشرت تدريجيا على الميدان وحلّت محل الإدارة الاستعمارية المتراجعة، وبالتوازي مع تأسيس لاصاص، أنشئ نحو 30 فرقة إدارية حضرية، يتم توزيعها على المدن الكبرى**" (Ageron, 1964, pp102).

بهذا، وضع الجيش الاستعماري كل جهوده لأخذ زمام الإدارة في الجزائر عن طريق هذه الفرق، ودفعها للقيام بالدعاية قصد القضاء على الصلة بين الشعب الجزائري وقيادة الثورة. واستمر إنشاء الفرق الإدارية المختصة بتأسيس نحو 696 فرقة إضافية في أفريل 1959 ضمّت أكثر من 1192 ضابط و659 صف ضابط و579 رجل من القوات الخاصة، ونحو 1102 من الجزائريين الموالين للجيش الفرنسي ضد الثورة الجزائرية، وكان شعار الجميع هو القضاء على الإدارة الثورية ودعم نشر الإدارة الاستعمارية على نطاق واسع وأطلقوا على ذلك "**إعادة إدارة مناطق التهدئة وتنظيم الإدارة المدنية العادية**"، ولن يتحقق لهم ذلك إلا بتأسيس "**نموذج مضاد**" وعصري قادر على إزاحة الإدارة الثورية (Pichelin, 2005, p30).

حسب "**أودار**" فإن انطلاق الإصلاحات البلدية كان من فكرة تطبيق مبدأ إلغاء البلديات المختلطة حسب ما جاء في المادة 53 من النظام العضوي للجزائر المؤرخ في 20 سبتمبر 1947، ولذلك صدر مرسوم في 28 جوان 1956 انبثق عنه توحيد النظام البلدي الموجود (البلديات المختلطة والمراكز البلدية) وتحويلهما إلى بلديات مسيرة بقانون 5 أفريل 1884. ومن أهم ما تضمّنه مرسوم 28 جوان 1956 هو توحيد الهيئة الناخبة. وأنشئت نحو 1107 بلدية جديدة تُضاف إلى 333 بلدية موجودة سابقا ليصبح المجموع نحو 1440 بلدية في الجزائر (Oudard,1957, p120) .

بموجب مرسوم 11 ديسمبر 1956 حلّت المجالس البلدية الذي كان عددها 333 بعد أن كانت قد عُيِّنت لست سنوات في عام 1953، خاصة بعد أن استقال أغلب أعضاء هذه المجالس المنتخبين ضمن الهيئة الانتخابية الثانية الخاصة بالأهالي. ولسد الفراغ سعت السلطات الاستعمارية لإقامة بدلها مندوبيات خاصة بطريقة تدريجية. وفي هذا الإطار، خُصّت 419 بلدية بمندوبيات خاصة في 1 فيفري 1957، حيث ترأس الأهالي نحو 292 مندوبية، وترأس الأوربيون نحو 127 مندوبية؛ كما أصبح نحو 597 بلدية لتملك مندوب خاص يرأسها منها 186 تمّ اختيارهم من سكان البلدية، وأغلبيتهم من الأهالي. وبتأسيس الفرق الإدارية المختصة، وحل البلديات المختلطة، وإقامة المندوبيات الخاصة تدريجيا، تحوّلت الإدارة من التسيير المباشر الذي طبع رمزيا البلديات المختلطة واستبدل بالتأطير والمراقبة ومداولات المجلس بموجب مواد مرسوم 28

Attribution-NonCommercial-NoDerivatives 4.0 International (CC BY-NC-ND 4.0)

جوان 1956، ووفقا للرهانات الإدارية المطروحة بعد اتساع رقعة الثورة واشتدادها في الجزائر، ووصول الإدارة الثورية إلى مستوى كبير من التحكم والتنظيم في الأرياف (Pichelin, 2005, p29) .

في هذا السياق، صدر المرسوم رقم 56-641 المؤرخ في 28 جوان 1956 الذي بموجبه أنشئت 8 تقسيمات إقليمية جديدة، في شكل عمالات، هي: عمالة أورليونفيل (الشلف حاليا)، المدية، تيزي وزو، تلمسان، تيارت، مستغانم، سطيف، باتنة. ليصبح عدد العمالات في الجزائر 12 عمالة. صاحب إنشاء هذه العمالات، إعادة تنظيم الخريطة الإدارية للجزائر بتأسيس دوائر جديدة خصوصا في عمالة للجزائر، فقبل عام 1956 كان شمال الجزائر يضم نحو 37 دائرة، ليرتفع عددها بداية من 1957 إلى 70 دائرة (Oudard,1957 , pp111).

وتماشيا مع الرهان الإداري، وفي إطار اللاَّمركزية، ومن أجل التنسيق الحسن بين مختلف العوامل الإدارية والاقتصادية، كُلِّف عامل الجزائر ووهران وقسنطينة بوظيفة "**المفتش العام للإدارة في مهمة غير عادية**" وتقسيما للعمل كُلِّف عامل عمالة الجزائر بمفتشية عمالات: أورليونفيل، التيطري، تيزي وزو. وعامل عمالة وهران كلف بمفتشية عمالات: تلمسان، تيارت، مستغانم، وعامل عمالة قسنطينة كلف بمفتشية عمالات: بونة، سطيف، وباتنة، بالإضافة إلى قسنطينة.

انتقل الرهان إلى إعادة تنظيم الإدارة المركزية لحكومة العامة، بإنشاء عدة أجهزة جديدة، كإنشاء لجنة التفتيش والمراقبة، والمديرية العامة للشؤون السياسية والوظيفة العمومية، والمديرية العامة للنشاط الاجتماعي، وإصلاح مصالح الفلاحة، وإنشاء المديرية العامة للشؤون الإقتصادية والتصنيع. والملاحظ أن الفكرة الرئيسة لهذه "**الإصلاحات الإدارية**" هو استرجاع الانسجام الذي ضيعته الإدارة المحلية قبل اندلاع الثورة التحريرية عام 1954، واستدراك التنسيق والتكامل بين مختلف الأجهزة الإدارية محليا ومركزيا لتركيز الجهود، وعدم تشتيتها، وتقسيم المسؤوليات والمهام على جميع المستويات لتسهيل تنفيذ الإستراتيجية الاستعمارية بالتحكم في الشعب الجزائري وعزله عن ثورته. زيادةً في فعالية الفرق الإدارية، ومنحها عناصر النجاح، دعمت بمجموعة من المصالح الداخلية؛ ابتداءً بمصلحة الحالة المدنية، ثم مصلحة الاستعلامات، ومصلحة الإدارة، ومصلحة الدعاية البسيكولوجية، التي منحت أهمية كبيرة بتدعيمها بمجموعة من المرشدات، والمصالح الطبية والممرضات، ومصلحة المرشدين الموجهين للتعليم، ومصلحة الدعاية، ومصلحة التنشيط. وكانت نقطة الانطلاق هي "**غزو القلوب**"، و"**حرب الأفكار**" التي أضحت المهمة الأساسية لطاقم الفرق الإدارية المختصة وكذلك لجميع العسكريين مهما كانت رتبتهم، فهم يمارسون مهام السلطة المدنية لإجبار جبهة التحرير الوطني على التراجع وإخلاء الساحة. وقد قامت بدور كبير في عملية إحصاء الشبان الجزائريين وإعدادهم للخدمة العسكرية الإجبارية في الجيش الفرنسي، وكذلك القيام بمهام الحالة المدنية من حيث إحصاء السكان ومراقبة حضورهم وغيابهم وتحركاتهم وتنقلاتهم.

Attribution-NonCommercial-NoDerivatives 4.0 International (CC BY-NC-ND 4.0)

وبهذا، شكّلت الثورة التحريرية منعرجا في المقاربة الفرنسية لمفهوم "**الحرب الثورية**" وهي تدخل ضمن مبادرة اللواء "**جورج بارلانج**" الذي أكسب الفرق الإدارية المختصة "**طبيعة استدراكية**" لكل السلطات المدنية والعسكرية وإن حاولوا صبغها بشعار "**غزو القلوب وحرب الأفكار**" (Pichelin, 2005, p30).

عموما تراوح عدد السكان الذين تشرف عليهم كل فرقة إدارية مختصة ما بين 10 آلاف و20 ألفا شخص. وكان ينبغي عليها دعم الحضور الفرنسي لدى السكان والمساهمة في قطع صلتهم بالثورة واحتضانهم لها.

بعد تأسيس البلديات الجديدة والانتخابات البلدية في عام 1959، كُلِّف رؤساء الفرق الإدارية المختصة بتسهيل عمل الأمیار، من خلال دعم ممارسة صلاحياتهم، والسهر على تنفيذ مخطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية للبلديات. وانطلاقا من 1961 تم تخفيف وتقليص عدد مستخدمي لاصاص. وفي 1962 بموجب مرسوم 17 فيفري 1962 تم إنشاء مصالح مدنية، لكن عددها مكان محدودًا، وتمّ إنشاء مراكز المساعدة الإدارية.

بموجب تعليمة للمحافظ السامي للجمهورية بتاريخ 19 ماي 1962 حدّد للعامل (بريفي) إجراءات ضرورية لوقف عمل الفرق الإدارية المختصة، والفرق الإدارية الحضرية، والمراكز المساعدة الإدارية، والمراكز الحضرية للمساعدة الإدارية في أجل لا يتجاوز 30 جوان 1962. وبعد استقلال الجزائر ظلت مدة من الوقت في مكانها كأجهزة بسيطة لتصفية الشؤون الجزائرية. بهذا يكون مسار الإدارة المحلية مر بين فترتي صدور النظام العضوي للجزائر (قانون أو دستور الجزائر) في سبتمبر 1947، والاستقلال عام 1962، بثلاثة مراحل: **المرحلة الأولى** الانتخابات البلدية لعامي 1947 و1953، و**المرحلة الثانية**، كانت ثمرة للتطور السياسي الناشئ عن اندلاع الثورة التحريرية بداية من أول نوفمبر 1954، وترتب عنها تعطل السير العادي للمداولات البلدية بسبب انسحاب أغلبية المستشارين المسلمين، كما أدى إقرار "**السلطات الخاصة**"، فضلاً عن حالة انعدام الأمن العام إلى استحالة إجراء انتخابات لتجديد المجلس البلدي، فكان من ذلك بصدور مرسوم 11 ديسمبر 1956 الذي أعلن عن حلّ جميع البلديات المنتخبة.(سياري–طنقور، 2007، ص ص 19–20).

كانت حصيلة 700 فرق إدارية مختصة مرتبطة بشخصية ضابطها ومؤهلات عناصرها، رغم أنها كانت مشتتة بين "**تراتبيتان**" واحدة **مدنية** والأخرى **عسكرية**، مما أدى إلى حدوث نزاعات وظيفية ومصلحية بداخلها، وأيضا فيما بينها وبين باقي الأجهزة الاستعمارية الأخرى التي نشطت بقوة أثناء الثورة التحريرية. كما برز من خلالها التناقض الكبير بين أبرز ثلاث سياسات تصارعت على أرض الجزائر: **سياسة أنصار الإدماج** التي تبنتها السلطات الفرنسية الرّسمية، و**سياسة الجزائر الفرنسية** التي تبنّاها المستوطنون و**سياسة الجزائر الجديدة** التي أرادت المخابرات بجميع مصالحها تمريرها كحل وسط (Pichelin, 2005, p50)

Attribution-NonCommercial-NoDerivatives 4.0 International (CC BY-NC-ND 4.0)

إنَّ التأمل في نسبة الإطارات الفرنسية أو المتخرجة من مدارس الإدارة الاستعمارية عام1962 يُدرك كم كان التّحدي صعبًا للإدارة في جزائر ما بعد الاستقلال.

خاتمة

كان لتظافر عدّة عوامل بعد انطلاقة الكفاح المسلّح في الجزائر، ليلة أوّل نوفمبر 1954، دافعًا قويًّا للسلطة الفرنسية الاستعمارية، سواء في باريس أو في الجزائر، إلى اتّخاذ قرار تأسيس جهاز إداري متخصص يهتم بالإدارة المحلية للسكان المحليين.

جهاز جعل شغله الشاغل تمتين القبضة الاستعمارية بالبث بين السّكان خصوصا في الرّيف الجزائري الوعود الإدماجية في شتى مجالات الحياة اليومية، وهدفهم عزل السكان عن ثورتهم التحريرية، والمساهمة في القضاء على جذوة الكفاح لديهم، وإعدادهم لممارسة سلسلة من الانتخابات سترهن مستقبل الجزائر، انتخابات تصب في مصلحة فرنسا الاستعمارية، والمستفيدين من سياستها في فرنسا والجزائر على حدّ سواء.

والملاحظ، أن هذا الجهاز الإداري المتخصص، والمسمى شعبيا بـ "**لاصاص**" اعتمد ضابطه في الترويج لبرامجهم على إزدواجية الخطاب، من جهة خطاب مليئ بالوعود الإدماجية وما يتبعه من دعاية لفرنسا، ومن جهة ثانية السعي الحثيث لتفريق الشعب الجزائري، بتقريب الموالين لفرنسا وقمع الموالين للثورة، واستمالة الفئة التي تنتظر إلى ما ستؤول إليه النهاية.

وجهّت "**لاصاص**" جهودها نحو الأطفال والشباب والفتيات والنساء، وحاولت إشغالهم بنشاطات، لا تمتُّ لواقعهم بأيّ صلة، إنما هو الإلهاء والمراقبة، وصرفهم عن الانخراط في العمل الثوري، وتعزيز صفوف المجاهدين، ودعمهم ماديا وبشريا.

استهدفت "**لاصاص**" الجزائريين على المدى المتوسط والبعيد، فلم تغفل عن خلق "**قوة ثالثة**" تخرج من وسطهم، تكون المحاور الرّسمي للسلطة الاستعمارية، التي لن تتركها تختار إلاّ ما اختارته، وهنا ركّزت "**لاصاص**" على إيجابيات إبقاء الجزائر تحت الهيمنة الاستعمارية الفرنسية، تحت غطاء أن هذا اختيارهم لم تفرضه عليهم، وهو ما يؤدي إلى انقسام الجزائريين وتشتيت صفهم.

المراجع

1-بن حمودة بوعلام، 2012، **الثورة الجزائرية ثورة أوّل نوفمبر 1954 معالمها الأساسية**، دار النعمان للطباعة والنشر، الجزائر.

2-تيران (ايفون)، 2007، **المواجهات الثقافية في الجزائر المستعمرة المدارس والممارسات الطبية والدين 1830-1880**، تعريب: محمد عبد الكريم أوزغلة، دار القصبة للنشر، الجزائر.

3-قبائلي (أمال)، السداسي الأول 2008، "**قانون حالة الطوارئ بالجزائر سنة 1955**"، المصادر، المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر 1954، الجزائر، العدد17، ص.ص.167-197. لوكور غرانميزون (أوليفيي)، 2009، **الجمهورية الإمبراطورية في سياسة الدولة العنصرية**، تعريب: مسعود حاج مسعود، دار القصبة للنشر، الجزائر.

4-المدني أحمد توفيق، 1956، **كتاب هذه هي الجزائر**، مكتبة النهضة المصرية، القاهرة.

5-نجادي (بوعلام)، 2007، **الجلادون 1830-1962**، تعريب: محمد المعراجي، منشورات الوكالة الوطنية للنشر والإشهار، الجزائر.

Attribution-NonCommercial-NoDerivatives 4.0 International (CC BY-NC-ND 4.0)

6-بوحوش (عمار)، 1997، **التاريخ السياسي للجزائر**، دار الغرب الإسلامي، بيروت.
7-عباس (محمد)، 2007، **دوغول والجزائر**، دار هومة، الجزائر.
8-عباس (محمد)، 2007، **الثورة الجزائرية نصر بلا ثمن (1956-1962)**، دار القصبة للنشر، الجزائر.
9-سعيدوني ناصر الدين، 2009، **الجزائر منطلقات وآفاق مقاربة للواقع الجزائري من خلال قضايا ومفاهيم تاريخية**، ط2، عالم المعرفة، الجزائر.
10- سياري- طنقور (وناسة)، جانفي-جوان 2007، "**المجلس البلدي لمدينة قسنطينة من 1947 إلى 1962**" **إنسانيات، عدد مزدوج 35-36**، السنة الحادية عشر، مركز البحث في الأنثروبولوجية الاجتماعية والثقافية، وهران.

11- Horne (Alistair), 2007, **Histoire de la guerre d'Algérie**, Edition Dahlab, Alger.
12- Stora (Benjamin), 2012, **Histoire de la guerre d'Algérie (1954-1962)**, Collection Repères Histoire, Hibr, Alger.
13 - Cahiers du CESAT, Juin 2010, Paris, n° 20.
14- Ageron (Charles-Robert), 1964, **Histoire de l'Algérie contemporaine 1830-1964**, collec. Que sais-je, n°400, P.U.F., Paris.
15- Denis Bogros, 1958, «**La révolution communale en Algérie ou le décret 56-642 du 28 juin 1956 Contre offensive révolutionnaire (1958)** »
16- Lambert (Denis), 1962, «**La paupérisation du secteur traditionnel et les options de crissance de l'économie algérienne** », études Tiers Monde, P.U.F.
17- El-Modjahid, n°40, 24 avril 1959.
18- El-Moudjahid, n°63, 25 avril 1960.
19- Oudard Georges, 1957, **Union Française**, René Julliard, Paris.
20- Jacqueline de Roux, Vladimir Volkoff, 2006, Les Dossiers H, Edition L'Age d'Homme, Lausanne.
21- Fremeaux (Jaques), 2002/4, **« Les SAS (sections administratives spécialisées). »**, Guerres mondiales et conflits contemporains, n°208.
22- Lasconjarias (Ltn.) et Jouan (Stl.), 2005, **Les Sections administratives spécialisées et leur ation en Algérie un outil pour la stabilisation**, Cahier de la recherche doctrinale du CDEF.
23- Malye (François), Stora (Benjamin), 2011, **François Mitterrand et la guerre d'Algérie**, Editions Sedia, Alger.
24- Faivre (Maurice), 2000, **Les archives inédites de la politique algérienne 1958-1962**, L'Hamattan, Paris.
25- Besson (Marc), Juin 2010, « **Les PRT un concept auquel la France pourrait souscrire sans se renie** », Les Cahies du CESAT, Paris, n20.
26- Harbi (Mohammed), 1980, L**es archives de la révolution algérienne**, les editions jeune afrique.
27- Paul-Marie de La Gorce, 4 décembre 1972, « **Pour sortir de l'impasse** », Historia magazine, n°267, p.p.1749-1755.
28- Tripier (Philippe), 1972, **autopsie de la guerre d'Algérie**, éditions France- empire, Paris.
29 - Pichelin (Quentin), 2005, **Vaincre une Guérilla? le cas français en Algérie**, Cahier de la recherche doctrinale du CDEF, Ministère de la défense, Paris.
30- Benmebarek, (Roger), 2012, **Communes mixtes d'Algérie Scènes de vie**, Les Cahiers de la Mémoire, n°1.
31- Courriere (Yves), 1993, **La Guerre d'Algérie Le Temps des Léopards**, Editions Rahma, Alger.
32- Hakimi (Zohra)**,** 2005, **Le développement de l'urbanisme de plan à Alger durant la période coloniale**, Maisonneuve et Larose, Paris.
33- Gregor (Mathias), 1998, **Les Sections administratives spécialisées entre idéal et réalité (1955-1962)**, L'Harmattan, Paris.
34- La Gorce (Paul-Marie de), décembre 1972, « **Pour sortir de l'impasse** », Historia magazine, n°267, 4, p.p.1749-1755.

Attribution-NonCommercial-NoDerivatives 4.0 International (CC BY-NC-ND 4.0)